على خط الانقسام: حرية الصحافة مهددة في مصر

تقرير خاص صادر عن لجنة حماية الصحفيين

CPJ Committee to Protect Journalists

على خط الانقسام
حرية الصحافة مهددة في مصر

لقد شاعت آمال كبيرة لحرية الصحافة بعد أن أطاحت ثورة عام 2011 بحسني مبارك وأدت إلى تزايد كبير في عدد وسائل الإعلام الخاصة، ووضعت البلاد على مسار انتخابات رئاسية تاريخية. ولكن بعد مرور عامين، أصبحت تهيمن على الصحافة المصرية حالة استقطاب عميق وعانت من طائفة من الأساليب القمعية، ابتداءً بالترهيب المادي والقانوني أثناء رئاسة مرسي، وانتهاءً بالرقابة واسعة النطاق التي فرضتها الحكومة الجديدة المدعومة من الجيش.
تقرير خاص صادر عن لجنة حماية الصحفيين من إعداد شريف منصور وتغطية من القاهرة أعدتها شيماء أبو الخير.

صدر في 14 أغسطس/آب 2013

جدول المحتويات

1 جوانب تقصير مرسي

دفع محمد مرسي ومؤيدوه إلى إقرار دستور يتضمن قيوداً عديدة، واستخدموا أنظمة ولوائح مسيسة، وعمدوا إلى رفع قضايا جنائية انتقامية، واستخدموا أساليب الترهيب اللفظي والبدني ضد الناقدين. وقد ساهمت هذه الحساسية المفرطة نحو المعارضين في سقوط حكومة مرسي.

مقتل الصحفي الحسيني أبو ضيف

2- رقابة الجيش

قام الجيش بإغلاق وسائل إعلام مؤيدة لمرسي وعمل على إعاقة التغطية الإعلامية المؤيدة لجماعة الإخوان المسلمين والرئيس المطاح به. وعلى الرغم من أن القمع استهدف لغاية الآن فئة محددة من وسائل الإعلام، إلا أن ثمة علامات تنذر بالخطر للصحافة على امتداد الطيف السياسي.

قضية ضد منظمة غير حكومية تجرِّم أنشطة حقوق الإنسان
إعداد: جان بول مارثوز

3- توصيات لجنة حماية الصحفيين

توصيات لجنة حماية الصحفيين إلى السلطات المصرية والمجتمع الدولي.

نبذة عن الكاتب والمساهمين

1 - جوانب تقصير مرسي

شريف منصور

في يونيو/حزيران 2012، وقبل ثلاثة أيام من إعلان فوز محمد مرسي بالانتخابات الرئاسية، شارك الإعلامي الساخر باسم يوسف مقدم برنامج "البرنامج" التلفزيوني الشهير في مصر في مقابلة في البرنامج التلفزيوني الأمريكي الشهير "ذا دايلي شو" الذي يقدمه جون ستيوارت، ودافع باسم في هذه المقابلة عن مرشح جماعة الإخوان المسلمين وطلب من الجمهور الأمريكي أن يمنحوا الديمقراطية في مصر فرصة. وقال باسم يوسف "إنه طالما ظل مرسي وجماعة الإخوان المسلمين خاضعين للمساءلة أمام الشعب واحترموا حقوق الإنسان، فليس ثمة سبب يمنعهم من قيادة هذا التحول التاريخي في مصر نحو الحكم الديمقراطي."

وفي العام الذي تلا ذلك، قامت الحكومة التي يقودها مرسي والتي دافع عنها باسم يوسف في اللقاء التلفزيوني بملاحقته قضائيا على خلفية اتهامات فضفاضة "بإهانة الرئيس" و "الإساءة إلى الإسلام" و "نشر أخبار كاذبة". وكان باسم يوسف قد استخدم في برنامجه التلفزيوني سخرية لاذعة لانتقاد التقصير الحكومي عن تحسين الاقتصاد والخدمات العامة والأمن، كما انتقد مساعي الحكومة لقمع حرية الرأي بذريعة حماية الدين. إلا أن هذه الملاحقة القضائية لم تؤدِ سوى إلى زيادة حدة السخرية. وقال باسم للجنة حماية الصحفيين في يونيو/حزيران 2013، وقبل بضعة أيام فقط من الإطاحة بمرسي، "أنا لن أخفف من حدة انتقاداتي، فحرية التعبير ليست هدية، وإنما هي حق إنساني".

إن قصة باسم يوسف تُجسّد من نواحي كثيرة فشل مرسي في تقبّل وجهات النظر المتنوعة، وهذا أحد الجوانب الأساسية التي أدت إلى الإطاحة به. وقد وجد تحليلٌ أجرته لجنة حماية الصحفيين أن حكومة مرسي استخدمت قواعد ولوائح مسيسة، وتجاهلت وجهات النظر المعارضة من أجل فرض إقرار الدستور الجديد الذي يتضمن العديد من القيود، كما استخدمت التحقيقات الجنائية العقابية والتهديد البدني واللفظي على نطاق واسع ضد الناقدين. وقد وثقت لجنة حماية الصحفيين عشرات الاعتداءات الواضحة ضد الصحافة، والتي ارتكب معظمها أعضاء جماعة الإخوان المسلمين ومؤيدوها، ولم تتم معاقبة مرتكبيها في معظم الحالات. ومن بين هذه الاعتداءات الهجوم الذي أدى إلى مقتل المحرر الصحفي الحسيني أبو ضيف، والذي سعى مسؤولون حكوميون كبار إلى إضفاء الغموض على الظروف التي أحاطت بقتله.

إشارة مبكرة

كان أحد القرارات الأولى التي اتخذها مرسي بعد تسلمه مقاليد السلطة هو الإبقاء على منصب وزير الإعلام الذي كان موجوداً في عهد الرئيس السابق مبارك. وعيّن مرسي حليفَهُ صلاح عبد المقصود لإشغال هذا المنصب مما أثار قلق الصحفيين فوراً. ولطالما ظل هذا المنصب يُستخدم لإدارة تدفق المعلومات، وذلك عبر السيطرة على السياسة التحريرية لوسائل الإعلام الحكومية. وقد تم تعليق هذا المنصب مؤقتا خلال فترة الحكم العسكري الانتقالية. وكان العديدون يأملون بأن مرسي سيلغي هذا المنصب تماماً ويُنشئ هيئة مستقلة بديلة لتنظيم وسائل الإعلام.

ولم يقتصر الأمر على امتناع مرسي عن إلغاء منصب وزير الإعلام، بل أتاح لوزير الإعلام ومجلس الشورى، وهو الغرفة الثانية من البرلمان، توسيع سيطرة الدولة على وسائل الإعلام عبر تعيين حلفاء سياسيين لرئاسة المؤسسات الإعلامية. وبعد ذلك بفترة وجيزة بدأ صحفيون من العاملين في وسائل الإعلام الحكومية يبلغون بأن إدارات وسائل الإعلام أخذت تمنع نشر المقالات الصحفية الناقدة. وقد خسر بعض الصحفيين عملهم، ومن بينهم الكاتب إبراهيم عبد المجيد الذي يكتب مقالاً أسبوعياً شهيراً في صحيفة 'الأخبار'، وهو من الناقدين البارزين لجماعة الإخوان المسلمين.

وبحلول نهاية عام 2012، كان مرسي وحلفاؤه في الجمعية التأسيسية للدستور قد تمكنوا من صياغة وإقرار دستور جديد أثار العديد من الخلافات، وذلك دون أي مدخلات أو دعم من المعارضة ومن جماعات حقوق الإنسان. وكانت الغاية من الدستور واضحة، وهي وضع قيود من شأنها أن "تضمن التزام وسائل الإعلام بأداء مهني وإداري واقتصادي رشيد". وقد وجهت لجنة

حماية الصحفيين وجهات أخرى انتقادات للدستور لأنه وضع قيوداً جديدة على حرية التعبير، مثلاً من خلال إضافة تهمة جنائية جديدة هي "الإساءة أو التعريض بالرسل والأنبياء كافة"، وتخويل سلطات الدولة بإغلاق وسائل الإعلام إذا وجدت المراجعة القضائية أن العاملين في الوسيلة الإعلامية المعنية لم يحترموا "حرمة الحياة الخاصة للمواطنين ومقتضيات الأمن القومي".

كما لم تقم حكومة مرسي بأية إصلاحات للإطار القانوني القمعي الذي كان موجوداً في عهد مبارك. وثمة ما يقارب 70 مادة قانونية في ثمانية قوانين مختلفة تعمل على تقييد حرية الصحافة وحرية التعبير، وذلك وفقاً لدراسة أصدرتها الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان في أكتوبر/تشرين الأول 2012. وثمة جوانب واسعة من الخطاب العام مقيدة بموجب حظر قانوني على تناول جملة من الأمور، من بينها الكفر؛ والدعاية المناهضة للدولة؛ وإهانة المسؤولين الرسميين والدول الأخرى؛ والتحريض على التمرد في الجيش؛ وإقلاق السلم الوطني؛ ونشر مواد تتعارض مع الآداب العامة.

وبعد فترة وجيزة من اعتلاء مرسي سدة الحكم، شن مؤيدو جماعة الإخوان المسلمين موجة من البلاغات الجنائية ضد الإعلاميين الناقدين على خلفية مزاعم غامضة مثل "نشر معلومات كاذبة"، و "تهديد السلم"، و "إهانة الرئيس"، و "الإساءة إلى الدين". وخلال الأشهر التسعة الأولى من رئاسة مرسي، أحصت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان 600 قضية تشهير جنائية، وهو عدد يتجاوز بكثير عدد تلك القضايا خلال عهد مبارك.

وقال الكاتب والمحرر والمعلق التلفزيوني إبراهيم عيسى للجنة حماية الصحفيين في مارس/آذار، "في السابق كانت تُوجه لي تهمة إهانة مبارك". ظل هذا الصحفي مستهدفاً لفترة طويلة من حكومة مبارك بسبب تغطيته الصحفية الناقدة. وأفاد أنه أصبح حالياً يواجه طائفة أكبر من الاتهامات في عهد حكومة مرسي، بما في ذلك تهمة الإساءة إلى الدين، ويقول "لقد أصبح الأمر أشبه بالمشي في حقل ألغام".

موجة التعصّب

اعتقدت المذيعة التلفزيونية السابقة دينا عبد الفتاح أنها حققت سبقاً صحفياً، إذ تمكنت من إجراء مقابلة مع أعضاء مجموعة شبابية سرية عنيفة، وهو ما رأت أنه سيعمق فهم الجمهور للاضطرابات التي تجتاح البلد، واعتقدت أنها ربما ستحظى بالثناء على هذا الإنجاز الإعلامي. وقالت، "بدلاً من ذلك واجهت أكثر من 300 شكوى قانونية مما اضطرني إلى ترك عملي في نهاية المطاف".

كانت دينا عبد الفتاح تعمل في قناة 'التحرير' التلفزيونية، وأجرت في يناير/كانون الثاني مقابلة مع أعضاء في جماعة 'بلاك بلوك' التي نظمت احتجاجات عنيفة ضد مرسي. وركزت المقابلة على موضوع التحول إلى الاحتجاج العنيف، ودافعت المجموعة عن أسلوبها وحاججت بأنها ترد على العنف الذي شنته الشرطة وجماعة الإخوان المسلمين في بورسعيد وخلال المصادمات مع المتظاهرين قرب القصر الرئاسي قبل شهر من ذلك.

وعلى أثر ذلك عقد أعضاء بارزون من جماعة الإخوان المسلمين جلسة عامة لمجلس الشورى حيث اتهموا دينا عبد الفتاح بتعريض الأمن الوطني للخطر. وبعد موجة عاتية من البلاغات الجنائية، استدعتها النيابة العامة للتحقيق معها بزعم التحريض على العنف وتشجيع الإرهاب. وأفرجت السلطات عن دينا عبد الفتاح بعد أن مارست جماعات حقوقية ضغوطاً بهذا الشأن، ولكنها استقالت من عملها في قناة 'التحرير' بعد أن لاحظت أنها فقدت دعم صاحب العمل. وقال وليد حسني مدير القناة للجنة حماية الصحفيين إن دينا عبد الفتاح لم تطلب بشكل مباشر دعما من القناة واعترف بأن المحطة فقدت صبرها مع ما اعتبره تحيزا سياسيا من جانبها.

ظل مرسي وحلفاؤه يستخدمون باستمرار خطاباً مشحوناً لترهيب الصحفيين. وخلال مؤتمر عام حول حقوق المرأة عقد في مارس/أذار زعم مرسي أن ناقديه استخدموا "وسائل الإعلام للتحريض على العنف"، وحذر من أنه "من يثبت تورطه فلن يفلت من العقاب ... لأن العنف هو الجريمة الأصلية ولكن التحريض عليها هو مشاركة فيها". وقال عصام العريان، وهو أحد زعماء

جماعة الإخوان المسلمين في مجلس الشورى، لمراسلة صحيفة 'الوطن' التي تغطي جلسات المجلس إنه يعدُّ "مفاجأة" للصحيفة "هتخلي كل واحد في الإعلام يعرف حدوده"، حسبما أوردت الصحيفة في مارس/آذار.

وكما هو حال البلدان الأخرى المناهضة لحرية الصحافة، من قبيل سوريا والصين، شن حلفاء مرسي حملات مضايقات وتهديدات عبر شبكة الإنترنت ضد الناقدين. وقال عمرو سليم للجنة حماية الصحفيين في مارس/آذار، وهو رسام كاريكاتير ينتقد مرسي بصفة منتظمة في صحيفة 'الشروق' اليومية، إنه يتلقى تهديدات لحياته كل يوم عبر موقع فيسبوك. وقال، "لا شيء جديد بتلقي تهديدات بالقتل؛ فأنا معتاد على ذلك. وبدلاً من أن يصفونني بأني غير وطني، أصبحوا يصفونني بأني كافر، وهو أمر يثير لديّ قلقاً أكبر".

واستخدم مؤيدو مرسي التهديد البدني أيضاً. فقد قام آلاف من مؤيدي جماعة الإخوان المسلمين بمحاصرة مدينة الإنتاج الإعلامي التي تضم عدداً كبيراً من مقرات القنوات الفضائية الخاصة، ثلاث مرات لترهيب الصحفيين وضيوف البرامج التلفزيونية الذين سعوا للوصول إلى مدينة الإنتاج الإعلامى . وكان استعراض القوة هذا يحدث كلما أراد مرسي أن يمرر مبادرات وبأقل قدر ممكن من النقد.

حدث الحصار الأول في أغسطس/آب 2012 عندما تظاهر مؤيدو مرسي ضد محطة 'الفراعين' التلفزيونية التي أوردت تغطية إعلامية متعاطفة مع الجيش عندما قام مرسي بعزل كبار قادة الجيش والمخابرات. وقامت جموع المتظاهرين بضرب ثلاثة صحفيين يعملون في المحطة واعتدوا على سيارة يوسف الحسيني، وهو مقدم برامج تلفزيونية وإذاعية ويقدم برنامجاً على قناة 'أون تي في' الفضائية.

وبالمثل، اتهم مؤيدو مرسي في ديسمبر/كانون الأول 2012 وسائل الإعلام بنشر معلومات مضللة حول مشروع الدستور. ومنعوا العاملين الإعلاميين ومقدمي البرامج من دخول مقرات المحطات التلفزيونية. وفي مارس/آذار 2013، حاصر مؤيدو مرسي مقرات خمس قنوات تلفزيونية فضائية (الحياة، أون تي في، النهار، القاهرة والناس، سي بي سي) واتهموها بأنها تحرّض على العنف. وأطلق المتظاهرون شعارات ترهيبية، من بينها أن الصحفيين سيُقتلون إذا أهانوا مرسي. وتعرض صحفيان على الأقل لاعتداءات، فيما تم منع صحفيين آخرين من دخول مقرات القنوات التلفزيونية.

وبالمجمل، وثقت لجنة حماية الصحفيين 78 اعتداءً على الأقل ضد الصحفيين ابتداءً من أغسطس/آب 2012 وحتى الإطاحة بمرسي في 3 يوليو/تموز 2013. وقد ارتكب مؤيدو جماعة الإخوان المسلمين 72 اعتداءً منها بهدف تقييد تغطية الاحتجاجات المهمة التى نظمتها المعارضة، حسبما أظهرت نتائج البحث التى قامت بها اللجنة.

وثقت لجنة حماية الصحفيين أيضاً بضعة اعتداءات خلال الفترة نفسها ارتكبتها جماعات المعارضة ضد صحفيين اعتبرتهم هذه الجماعات بأنهم متحالفون مع جماعة الإخوان المسلمين. وفي أخطر هذه الحالات، قام شخص مسلح يُعتقد أنه كان بين متظاهرين مناهضين للحكومة بإطلاق الرصاص على إبراهيم المصري الذي يعمل مصوراً في صحيفة 'الوادي' بينما كان يغطي تظاهرة نظمتها جماعة الإخوان المسلمين ضد الجهاز القضائي في أبريل/نيسان. وقد أمضى الصحفي المصاب خمسة أيام في المستشفى في قسم العناية المركزة قبل أن يستقر وضعه الصحي.

تحيُّز وسائل الإعلام

انتشر اعتقاد بين معظم قادة جماعة الإخوان المسلمين بأن وسائل الإعلام متحيزة ضد حكومة مرسي. وقال عبد المنعم عبد المقصود، وهو محامٍ بارز في جماعة الإخوان المسلمين، للجنة حماية الصحفيين في مايو/أيار "لقد فقدت وسائل الإعلام مصداقيتها من حيث تقديم التغطية المحايدة وأخلاقيات الصحفيين والمعايير المهنية. وعلى العكس مما كان يحدث أثناء حقبة مبارك، فقد أصبح في مصر في عهد مرسي صحافة مفتوحة وحرة أتاحت النقد البناء، فيما إذا أراد الصحفيون الانخراط في

النقد البناء". (وقد اعتُقل عبد المقصود في 5 يوليو/تموز بتهمة "إهانة القضاء" عندما سعى للدفاع عن قادة جماعة الإخوان المسلمين بعد الإطاحة بمرسي).

لقد توسع المشهد الإعلامي المصري توسعاً هائلاً، إلا أن أكبر توسع جرى في الفترة التي تبعت الإطاحة بنظام مبارك في عام 2011، إذ انتهز الإعلاميون وأصحاب الأعمال الفرصة للدخول في هذا المجال الذى كان خاضعاً لسيطرة صارمة. وقد أصدرت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) تقريراً في مارس/آذار 2012 وجد أن عدد الصحف التى تم تسجيلها وصل إلى 567 صحيفة بارتفاع كبير عن عددها قبل الثورة والذي كان يبلغ 142 صحيفة. كما وجد التقرير نفسه زيادة كبيرة في المحطات التلفزيونية إذ ارتفع عددها من 2 إلى 15، إذ نشأت قنوات تلفزيونية جديدة بما فيها 'سي بي سي' وهي محطة خاصة؛ وقناة 'مصر 25' المرتبطة بجماعة الإخوان المسلمين؛ وقناة 'المصري' المرتبطة بحزب الوفد الليبرالي.

كانت معظم الصحف المصرية معنية بالسياسة خلال عهد مرسي، وكانت منقسمة بصفة عامة إلى معسكرين أحدهما مؤيد للحكومة والآخر معارض لها، حسبما وجد تحليل لجنة حماية الصحفيين. وكان معظم الصحف والقنوات التلفزيونية والمواقع الإخبارية الجديدة يعمل برعاية أصحاب أعمال ممن رغبوا بالتصالح مع القوى التي نشأت بعد الثورة من خلال تقديم الدعم للصحفيين والناشطين والسياسيين. وكانت وسائل إعلام عديدة تعارض مرسي إذ زعمت بأنه مسؤول عن تراجع الأوضاع الاقتصادية والسياسية، وتبنّت نبرة جعلتها جهة ناشطة تسعى للتأثير على سير الأحداث.

واتهم مؤيدو جماعة الإخوان المسلمين رجال الأعمال هؤلاء بأنهم فئة فاسدة تنتمي للنظام السابق تسعى للسيطرة على الخط التحريري للإعلام لمناهضة مرسي ومنعه من إنجاز مطالب الثورة. وفي حين كان بعض المسؤولين الإعلاميين متحالفين في السابق مع مبارك، إلا أن لجنة حماية الصحفيين وجدت أن العديد من القنوات التلفزيونية الفضائية كانت تُدار من الناحية العملية من قبل صحفيين مخضرمين سعوا إلى إضافة كم كبير من التعليقات والآراء إلى المحتوى الصحفي.

لقد تضاءل الفاصل بين الصحافة والسياسة إلى حد كبير. وقد تبنى عدد من الصحفيين موقفاً ناشطاً واضحاً خلال عهد مرسي، وعزا بعضهم ذلك إلى رغبتهم فى الاستجابة إلى علاقته العدائية مع وسائل الإعلام وتصورهم بأن جماعة الإخوان المسلمين تمارس قدراً زائداً من السيطرة على المجال العام. وقالت ريم ماجد للجنة حماية الصحفيين، وهي مقدمة برنامج حواري، إنها شاركت في الاحتجاجات السياسية خارج وقت عملها، على الرغم من أنها بذلت أقصى جهدها للتفريق بين واجبها كصحفية وبين آرائها الشخصية. ولكنها أقرت بأن "الأمر صعب فعلاً أن نفصل بين الدورين".

بيد أن قادة جماعة الإخوان المسلمين، وفي حين وجّهوا انتقادات حادة لما اعتبروه تغطية إعلامية متحيزة ضدهم، لم يُظهروا انشغالاً بالحياد الصحفي عندما يتصل الأمر بوسائل الإعلام المرتبطة بجماعة الإخوان المسلمين. وقد كانت الصحف والقنوات التلفزيونية التابعة لجماعة الإخوان المسلمين تدافع دفاعاً محموماً عن الرئيس وتهاجم منتقديه وتتهمهم بالسعي لتحقيق مصالح خاصة وأنهم مناهضون للثورة. كما استخدمت هذه المؤسسات الإعلامية خطاباً مشحوناً دينياً لتقويض مصداقية الصحفيين الآخرين وصل الى درجة اقتراح الاعتداء المباشر على البعض منهم.

وقد أصدرت حكومة مرسي في الأسبوع السابق لاحتجاجات 30 يونيو ، فى غفلة عن مدى عمق الاستياء العام ضدها، وبعد أن فقدت بالفعل دعم القوات المسلحة، سلسلة من التهديدات الفارغة والمراسيم الفضفاضة ضد وسائل الإعلام. وقالت الحكومة انها ستغلق القنوات الفضائية المعارضة لها وأنها ستعيد فتح التحقيقات الجنائية ضد الصحفيين الذين تراهم أقدموا على إهانة الرئيس. وأصدرت الحكومة بالفعل مذكرات توقيف وحظر سفر على بعض الشخصيات العاملة فى وسائل الإعلام.

ولكن في غضون أسبوع، تحولت وجهة تلك التدابير ضد مرسي ووسائل الإعلام التي دعمته.

شريف منصور هو منسق برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في لجنة حماية الصحفيين. شيماء أبو الخير مستشارة لجنة حماية الصحفيين ساهمت فى التقرير من القاهرة.

مقتل الصحفي الحسيني أبو ضيف

شريف منصور

تعرض المحرر الصحفى بجريدة 'الفجر' الحسيني أبو ضيف لرصاصة قاتلة خلال مصادمات بين متظاهرين مناهضين للحكومة وبين مؤيدي جماعة الإخوان المسلمين خارج القصر الرئاسي في ديسمبر/كانون الأول الماضي، وكان يبدو في البداية أن هذه الحادثة تتطابق مع نمط مؤسف ومألوف، إذ يُقتل صحفيون أثناء تغطيتهم للتظاهرات السياسية من جراء رصاص طائش ينطلق دون اكتراث وسط معمعة العنف في الشوارع.

ولكن بدأت الحقائق تتكشف خلال الأشهر التالية، وبدأت التفاصيل تُظهر صورة أكثر تعقيداً، من قبيل أن الحسيني أبو ضيف أبلغ عن تعرضه للملاحقة والتهديد في الأيام التي سبقت مقتله؛ وأن الأدلة الجنائية تشير إلى أنه استُهدف بالاغتيال؛ وأن شاهد عيان أفاد بأن أحد مؤيدي جماعة الأخوان المسلمين وجّه نحو أبو ضيف ضوء ليزر ساطع قبل لحظات من تعرضه للرصاص؛ وأن المسؤولين الحكوميين، بمن فيهم المتحدث الرسمى باسم الرئيس، سعوا إلى إضفاء الغموض على الظروف التي جرت بها هذه الحادثة.

وبعد ثمانية أشهر من مقتل أبو ضيف، ما زالت أسرته وزملاؤه يضغطون على النيابة العامة لإجراء تحقيق يقولون بإنه كان ينبغي أن يجري منذ البداية.

وقال سالم أبو ضيف للجنة حماية الصحفيين، "لقد تركتُ بلدتي في الصعيد ولم أقم بأي شيء في القاهرة خلال الأشهر الماضية سوى السعي لمعرفة من قتل شقيقي، الحسيني. وأنا واثق بأن جماعة الإخوان المسلمين استهدفته بالاغتيال بسبب ما كتبه ضد الرئيس".

وكان الحسيني أبو ضيف قد كتب قبل أربعة أشهر من مقتله مقالاً قال فيه إن الرئيس محمد مرسي شمل شقيق زوجته في عفو رئاسي جماعي عن 572 سجيناً أصدره في يوليو/تموز 2012. وكان شقيق زوجة مرسي، السيد محمود علي، يمضي حكماً بالسجن لمدة ثلاث سنوات لإدانته بتهمة الرشوة. ولم يرُد مرسي علناً على هذا التقرير. وبعد ذلك بفترة وجيزة أبلغ الحسيني أبو ضيف شقيقه وعدداً من زملائه أنه يتعرض للملاحقة في الشوارع وأنه تلقى تهديدات عبر صفحته على موقع فيسبوك من أشخاص وصفوا أنفسهم بأنهم مؤيدون لجماعة الإخوان المسلمين، حسب مقابلات أجرتها لجنة حماية الصحفيين مع شقيق الصحفي القتيل وزملائه.

وفي وقت مبكر من اليوم الذي قُتل فيه الحسيني أبو ضيف في 5 ديسمبر/ كانون الأول 2012، تعرض لإصابة برصاص خرطوش بينما كان يغطي المصادمات العنيفة في الشوارع وتوجّه لتلقي العلاج في مستشفى ميدانى، حسبما أفاد زميله، حسام السويفي للجنة حماية الصحفيين. وفي ذلك الوقت، كان أبو ضيف قد التقط مقاطع فيديو تُظهر مؤيدين لجماعة الإخوان المسلمين يعتدون على متظاهرين مناهضين للحكومة، وفقاً لما أفاد به حسام السويفي. (ونشر عدد من الصحفيين والمواطنين مقاطع فيديو تُظهر أعضاء فى جماعة الإخوان المسلمين يقومون بضرب المتظاهرين وتهديدهم واحتجازهم في ذلك اليوم).

وبعد أن تلقى أبو ضيف علاجاً في المستشفى، عاد إلى التظاهرة وبدأ يعرض المقاطع التي التقطها سابقاً في ذلك اليوم على زملائه ومتظاهرين آخرين، وفقاً لما أفاد به السيد محمود عبد القادر، وهو صديق للصحفي القتيل وكان مرافقا له وشاهد الأحداث التي قادت إلى إصابة الصحفي بالرصاص ومقتله.

بعد بضعة لحظات، أصيب أبوضيف برصاصة في رأسه، حسبما قال محمود عبد القادر الذي قدم هذه الإفادة إلى النيابة العامة وللمحقق الذى عينته أسرة الصحفي القتيل. وقال عبد القادر في إفادته الرسمية إلى النيابة العامة في مايو/أيار 2012 والتي نشرتها صحيفة 'الوطن'، "وأنا واقف على شماله مباشرة، فجأة سمعت صوت طنين يشبه صوت النحلة، واستقر برأس الحسينى من الناحية اليمين، ولقيت الحسينى وقع على النجيلة بعنف من أثر الطلقة اللى خدها فى دماغه".

نُقل الحسيني أبو ضيف إلى مستشفى محلي، مستشفى الزهراء، ثم تم تحويله إلى مستشفى القصر العيني الذي تتوفر فيه معدات أفضل، ولكنه دخل في غيبوبة وتوفي بعد أسبوع في يوم 12 ديسمبر/كانون الأول. وقال الطبيب المعالج إن الرصاصة القاتلة لا بد وأن تكون أطلقت من مسافة قريبة، حسب ما أفادت به أسرته وتقارير الأنباء. وحمّل الصحفيون مؤيدي الأخوان المسلمين المسؤولية عن إطلاق الرصاصة التي أودت بحياة أبو ضيف.

اتهم العديد من الصحفيين أنصار الأخوان المسلمين بأنهم وراء إطلاق النارعلى أبو ضيف. الناشط حسن شاهين، والذى كان موجودا فى مسرح الجريمة أخبر عائلة أبوضيف أن شخصا يعرفه من قبل كأحد مؤيدي الأخوان المسلمين أشار بقلم ليزر نحو أبو ضيف قبيل إطلاق الرصاص عليه. وقد استُخدم هذا الأسلوب في السابق من قبل أنصار الأخوان المسلمين أثناء المظاهرات لتحديد النشطاء، بغية الاعتداء عليهم أو التعرض لهم، بحسب مصادر إعلامية. وقدم شاهين إفادته لوكيل نيابة حول الواقعة فى وقت لاحق.

وفي يناير/ كانون الثاني، عارض ياسر علي، وهو متحدث باسم مرسي، المزاعم بتورط جماعة الإخوان المسلمين بقتل أبو ضيف، ووجه أصابع الاتهام إلى جهات أخرى. ففي رسالة نشرتها صحيفة 'واشنطن بوست' في 16 يناير/ كانون الثاني، قال ياسر علي إن "تقارير الطب الشرعي أكدت أن أبو ضيف قتل برصاصة من النوع ذاته الذي استخدم في قتل سبعة متظاهرين مؤيدين لمرسي في التظاهرة ذاتها".

إلا أنه لم تكن هناك أية تقارير للطب الشرعي في وقت نشر الرسالة. وقد أصدرت إدارة الطب الشرعي التابعة للحكومة تقريرها بعد أكثر من شهر من ذلك التاريخ، في 22 فبراير/شباط. وحصلت لجنة حماية الصحفيين على موجز التقرير الرسمي من أسرة أبو ضيف.

ويصرح التقرير بأن أبو ضيف قُتل من جراء "تهتك ونزيف في الدماغ يصاحبه تمزق سحائي وكسر في عظام الجمجمة ناشئ عن إصابته برصاصة". ويشير التقرير بطريقة غامضة فقط إلى المسافة التي أطلقت منها الرصاصة، إذ يقول أن الرصاصة أطلقت من مسافة "تزيد عن متر واحد". ولا يحدد التقرير نوع السلاح أو الرصاصة المستخدمة، على الرغم من أنه أشار إلى انشطار الرصاصة بعد دخولها في جمجمة أبو ضيف.

وقالت إدارة الطب الشرعي إنها لم تستلم مذكرة تحقيقات النيابة، وهي وثيقة رسمية عادة ما تتضمن إفادة الشهود وتفاصيل أخرى من مسرح الجريمة. وعادة ما يكون لزاماً على المحققين إرسال مذكرة تحقيق في مثل هذه الحالات، وتستخدمها إدارة الطب الشرعي لتحديد الجهة والمسافة التي أطلقت منها الرصاصة وأية ظروف رئيسية أخرى تساعد النيابة العامة في توجيه الاتهام.

ونتيجة للإفادة التي أدلى بها الشهود وللضغوط التي مارستها نقابة الصحفيين المصريين، استدعت السلطات في أبريل/نيسان ثلاثة شباب قياديين من جماعة الإخوان المسلمين وحققت معهم لمدة ست ساعات ثم أفرجت عنهم لنقص الأدلة. وقد تم نشر أسماء هؤلاء المشتبه بهم، وهم أحمد سبيع، وعبد الرحمن عز، وأحمد المغير. ويعمل أحمد سبيع مديراً لمكتب القاهرة التابع لتلفزيون 'الأقصى' المرتبط بحركة حماس. وقد أنكر الأشخاص الثلاثة تورطهم بمقتل أبو ضيف وقالوا إنهم تلقوا تهديدات بالقتل من نشطاء المعارضة، وفقاً لتقارير الأنباء.

في ذلك الشهر، تعاقدت عائلة أبو ضيف مع فخري صالح، الرئيس السابق لإدارة الطب الشرعي، لإجراء تحقيق مستقل. وقام صالح باستخدام التقرير الطبي الرسمي، وشهادات شهود العيان، ليستنتج أن القاتل أطلق طلقة واحدة من مسافة قريبة باستخدام رصاص من نوع "دمدم" والتى تهدف إلى الانشطار داخل الجسد عند الارتطام به لتقوي من تأثير وعمق الإصابة.

واستجابةً إلى النتائج التي توصلت إليها الأسرة، أعادت النيابة العامة فتح التحقيق في أواخر مايو/أيار، إلا أنها أقفلت التحقيق بعد شهر واحد فقط وقدمت تفسيراً غامضاً بأنها لم تتمكن من تحديد "القاتل الفعلي". وأحالت النيابة أحمد المغير إلى المحكمة بتهمة الاعتداء على المتظاهرين كما أحالت القيادى الإخوانى علاء حمزة إلى المحكمة بتهمة تعذيب واحتجاز متظاهرين

معارضين خلال المصادمات نفسها التي قُتل فيها الحسيني أبو ضيف. وشهدت القضية تطوراً جديداً بعد الإطاحة بمرسي في يوليو/تموز، إذ طلب مكتب النائب العام الذي يشرف على جميع مكاتب النيابة العامة، من قاضي في القاهرة إجراء تحقيق مستقل في القضية، مما يمثل خطوة مشجعة لأسرة أبو ضيف والمحامين في قضيته، الذين قالوا إنه على الرغم من الاضطرابات السياسية يجب على السلطات ألا تتخلى عن هذه القضية.

وقال نجاد البرعي، وهو محامي أسرة أبو ضيف، للجنة حماية الصحفيين "نحن نعتقد بأننا قدمنا أدلة كافية لتظهر أن مقتل أبو ضيف لم يكن نتيجة لتبادل إطلاق النيران، وإنما جريمة قتل مدبرة. ونحن نأمل الآن بعد وجود قيادة جديدة في مصر أن توافق على طلبنا لإجراء تحقيقات جادة فى القضية".

شريف منصور هو منسق برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في لجنة حماية الصحفيين. مستشارة اللجنة شيماء أبو الخير ساهمت فى كتابة التقرير من القاهرة.

2 – رقابة الجيش

شريف منصور

تدافعت أعداد كبيرة من سيارات الشرطة على مدينة الإنتاج الإعلامي بعد لحظات من قيام الفريق عبد الفتاح السيسي بالإعلان عن الإطاحة بمحمد مرسي في 3 يوليو/تموز. يقع هذا المجمع الإعلامي في ضواحي القاهرة ويضم مقرات جميع المحطات التلفزيونية في مصر تقريباً، ولكن قوات الشرطة كانت تستهدف خمس محطات معينة في ذلك اليوم، وهي: قناة 'مصر 25' التي تديرها جماعة الإخوان المسلمين، وأربع محطات إسلامية أخرى مؤيدة لمرسي. وتوقف البث الحي لهذه القنوات واحدةً تلو الأخرى، بينما قام عناصر الشرطة باعتقال قرابة 200 شخص من موظفيها، وصادروا معدات وهواتف محمولة، واقتادوا الموظفين إلى مقرات أمنية وتم التحقيق معهم بشأن ارتباطهم بجماعة الإخوان المسلمين. وتم الإفراج عن معظم الموظفين الإداريين وموظفي الدعم خلال بضعة ساعات، في حين احتُجز 22 صحفياً لمدة تزيد عن يوم بتهمة التآمر للإطاحة بالنظام.

وقال الصحفي محمد جمال، الذي كان يذيع برنامجاً مباشرا على قناة 'مصر 25' عندما داهمت الشرطة الاستديو وأوقفت البث، "لم يُتح لي وقت لقول ولو كلمة واحدة حول الانقلاب، لذا فأنا غير متأكد ماذا يعنون بتلك الاتهامات".

وابتداءً باللحظة التي سيطر فيها الجيش على السلطة، ثم على امتداد الأيام والأسابيع التي تلت ذلك، فرض الجيش المصري رقابة واسعة النطاق ضد وسائل الإعلام المؤيدة لمرسي وأعاقت التغطية الصحفية المؤيدة لموقف جماعة الإخوان المسلمين والرئيس المطاح به. وظل ثلاثة صحفيين على الأقل قيد الاحتجاز بحلول 1 أغسطس/آب. وفي حين أن القمع استهدف فئة محددة من وسائل الإعلام لغاية الآن، إلا أن ثمة علامات مثيرة للقلق للصحافة على امتداد الطيف السياسي. ويقول الجيش والحكومة الانتقالية أنهما يريدان وضع ميثاق شرف إعلامي، واشترطا إقرار هذه الميثاق من أجل رفع الرقابة الحالية. وقد ظلت عملية صياغة هذا الميثاق وإقراره ومدى انهماك الحكومة في فرضه أمراً غامضاً حتى الآن، بيد أن عدة تصريحات رسمية تشير إلى أن السلطات تنوي ممارسة نفوذها خلال العملية برمتها.

وأبرزت الإطاحة بمرسي نزعة الاستقطاب والحزبية المهيمنة على الصحافة المصرية. وظل الانقسام بين وسائل الإعلام المؤيدة لمرسي وتلك المناهضة له (وهما معسكران يمثلان معظم وسائل الإعلام المصرية) يتعاظم خلال الأشهر التي سبقت عملية الإطاحة بمرسي. وبعد ذلك احتدمت المنافسة بين وسائل الإعلام لتحديد الخطاب، وحتى المصطلحات المستخدمة: فهل كان ما جرى انقلاباً أم انتفاضة شعبية، أم شيئاً آخر؟ وامتنع معظم الصحفيين المعارضين لمرسي عن شجب الرقابة التي فرضها الجيش في الأيام الأولى من سيطرته على السلطة، إلا أن بعضهم أخذ ينتقدها على نحو متزايد.

السعي لتبرير الرقابة

بينما كانت السلطات تقوم بإغلاق قناة 'مصر 25' وأربع محطات تلفزيونية إسلامية أخرى (وهي قنوات الحافظ، والناس، والرحمة، والخليجية) قامت أيضاً بمداهمة قناة 'الجزيرة مباشر'، وأوقفت لفترة وجيزة برنامجاً كان يقدم تعليقات حول التظاهرات المؤيدة لمرسي واحتجزت عدداً من الموظفين. وفي اليوم السابق لذلك، قامت وحدات خاصة من الجيش بالتواجد في غرف الأخبار للقنوات التلفزيونية ، وقام عناصرها بطرد وزير الإعلام في حكومة مرسي، صلاح عبد المقصود، إلى خارج المبنى.

وخلال الأسابيع التالية، اتخذ الجيش عدة إجراءات لتوسيع رقابته على وسائل الإعلام المؤيدة لمرسي. فقد رفضت دار 'الأهرام' وهي المطبعة الحكومية، طباعة أعداد صحيفة 'الحرية والعدالة' اليومية التابعة لجماعة الإخوان المسلمين، كما قامت المؤسسة المسؤولة عن القمر الصناعي المصري 'نايلسات' بتعطيل بث ثلاث قنوات تلفزيونية فضائية عربية، وهي قناة 'الأقصى' وقناة 'القدس' التابعتين لحركة حماس، وقناة 'اليرموك' الأردنية، وذلك عندما حاولت بث تغطية اعلامية حول التظاهرات المؤيدة لمرسي.

وواجهت قناة 'الجزيرة مباشر' ووكالة الأنباء التركية 'الأناضول' إجراءات لإعاقتهما عن العمل، وهما من بين وسائل الإعلام القليلة المتبقية التي تعتبر متعاطفة مع مرسي ومع جماعة الإخوان المسلمين. وفي بعض الحالات، تم منع الطواقم الصحفية العاملة مع هاتين المؤسستين الإعلاميتين من دخول مكان انعقاد مؤتمرات وفعاليات صحفية. وبحلول 1 أغسطس/ آب، كانت السلطات تحتجز أحد العاملين في قناة 'الجزيرة'، وهو المصور محمد بدر، بتهمة حيازة سلاح.

وثمة صحفيان آخران كانا محتجزين في 1 أغسطس/ آب، وهما محمد العمدة، المعلق في قناة 'مصر 25'، وخالد عبدالله الذي يستضيف برنامجاً في قناة 'الناس'، وكلاهما محتجزان بتهمة التحريض على العنف، وكانا يعربان بصفة مستمرة عن وجهات نظر متشددة. فعلى سبيل المثال، قبل أسبوعين من الإطاحة بمرسي، هدد محمد العمدة بإعلان "الجهاد" إذا ما تم اقتحام القصر الرئاسي من قبل المتظاهرين أثناء التظاهرات التي جرت في 30 يونيو/حزيران. أما خالد عبدالله فكثيراً ما أطلق على ناقدي مرسي وصف "كفار" ينفذون خطة الشيطان. وفي 23 يونيو/حزيران، استضاف زعيماً سلفياً سعى لتبرير قتل عدة مواطنين من أتباع المذهب الشيعي.

على الرغم من أن الأمر الصادر بإغلاق القنوات الخمس المؤيدة لمرسي وصف إجراءات الرقابة على نحو غامض بأنها "إجراءات استثنائية"، إلا أن متحدثاً باسم الجيش، ووسائل الإعلام المتعاطفة مع الجيش، وحلفاء للجيش جميعهم أشاروا إلى موضوع التحريض على العنف بوصفه المبرر الذي دفع إلى إغلاق تلك القنوات. وفي السابق، أعربت القنوات الإسلامية عن آراء متطرفة. فعلى سبيل المثل، استضافت قناة 'الحافظ' قيادياً سلفياً في ديسمبر/ كانون الأول 2012 تعهّد بأن مؤيديه سيقومون بضرب الصحفي إبراهيم عيسى، وهو مقدم برنامج تلفزيوني حواري وناقد لمرسي. وفي فبراير/شباط، قال شيخ سلفي آخر عبر قناة 'الحافظ' إن قادة جبهة الإنقاذ الوطني المعارضة يجب أن يُقتلوا.

بحسب تعريف مبادئ جوهانسبرغ المعترف بها دوليا لمسألة التحريض على العنف في سياق الأمن القومي، فيجب أن يكون "المقصود بها هو العنف الوشيك"، أو التصرفات التي "من شأنها التحريض على مثل هذا العنف" والتي يكون لها "ارتباط مباشر وفوري بين التعبير وبين احتمالية حدوث مثل هذا العنف". ويجب أن ينص القانون الوطني على ضمانات ملائمة ضد إساءة استغلال هذه المبادئ بما في ذلك "المراجعة القضائية بصفة سريعة وكاملة وفاعلة" بما يتوافق مع هذه المبادئ، والتي تم إقرارها في عام 1995 من قبل خبراء في القانون الدولي، والأمن الوطني، وحرية التعبير.

وقد رفعت ثلاثة على الأقل من القنوات التي تم إغلاقها قضايا استئناف أمام المحكمة الإدارية، إلا أن المحكمة لم تقم بأي إجراء استجابة لهذه الدعاوى. وقال محمد زارع، مدير المنظمة العربية للإصلاح الجنائي، والذي ترافع سابقاً في قضايا أمام هذه المحكمة، إنه متفائل بأن القضاة سيتصرفون بصفة مستقلة، ولكنه أوضح بأن صدور الحكم سيستغرق وقتاً طويلاً.

لقد امتنع العديد من الصحفيين والمفكرين الليبراليين عن معارضة الرقابة والقمع اللذين فرضهما الجيش، وفي بعض الحالات أظهر بعضهم تأييداً لتصرفات الجيش. واقترح البعض بأن الرقابة ستكون قصيرة الأجل. وقال مجدي الجلاد، رئيس تحرير صحيفة 'الوطن' ومن الأصوات البارزة التي دعت إلى الإطاحة بمرسي، "اعتقد أن هذه الإجراءات ضد القنوات الدينية لم تكن مبررة، ولكنني أصدّق الجيش عندما يقول إنها إجراءات مؤقتة". وقد ظلت صحيفة 'الوطن' توجه انتقادات متواصلة لحكومة مرسي، لذا فقد تعرضت لاعتداءات مادية وقانونية عديدة على يد مؤيدي مرسي.

إلا أن جمال عيد، مدير الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، يقول إنه من الواجب رفض الرقابة التي يفرضها الجيش رفضاً صريحاً بوصفها "عقوبة جماعية" تعكس المبادئ التي سادت أثناء حقبة حكم مبارك. وأضاف أن الرقابة واسعة النطاق ضد منظور سياسي معين تمثل عقاباً لمشاهدي القنوات التلفزيونية وتحرم المواطنين من الحق بتلقي المعلومات. ويقول، "قبل أن نتطلع لما يجب أن يحدث لاحقاً، يجب السماح لتلك المحطات التلفزيونية أن تعاود بثها بأسرع وقت ممكن".

وقال باسم يوسف للجنة حماية الصحفيين، وهو مقدم البرنامج التلفزيوني الساخر "البرنامج" وكان قد وجّه انتقادات لاذعة لمرسي، إنه يشعر بالانشغال من أن مناخ المشاعر الوطنية الملتهبة قد يتحول إلى نسخة مصرية عن المكارثية [التي سادت في الولايات المتحدة الأمريكية في أواسط القرن العشرين واستهدفت قمع المثقفين والفنانيين اليساريين]، حيث كانت الاتهامات

المسيسة تُطلق جُزافاً ودون أن تستند إلى أدلة أو إلى القانون. وينوّه باسم يوسف إلى أن الصحافة الليبرالية بصفة عامة تتخذ موقفاً داعماً للجيش، ولم تتعرض حتى الآن لأية قيود. ولكن هذا الأمر قد يتغير بأية لحظة. ويضيف، "علينا أن ننتظر الناس كي ينتقدوا الجيش وأن نرى ما إذا كان ذلك سيؤدي إلى تبعات سلبية على الصحافة".

ويقول مؤيدو مرسي إن الرقابة التي تُفرض مؤقتاً لا بد وأن تصبح دائمة. وقال وائل هدارة، المستشار السابق لمرسي لشؤون الاتصال، إنه يتوقع أن الأصوات المستقلة سيتم "إسكاتها وكتمها أو إضعافها من خلال استخدام ما يُسمى أسلوب 'صمام الأمان' الذي استخدمه نظام حسني مبارك، حيث كان يُسمح لأصوات معينة بإبداء معارضتها لإيهام العالم الخارجي بأن الصحافة حرة في مصر".

لم يسعَ الجيش لغاية الآن إلى فرض قيود على وسائل التواصل الاجتماعي. فمن شأن فرض الرقابة على شبكة الإنترنت أن يجلب انتقادات دولية، ولكن حسابات السياسة الداخلية تدخل في الاعتبار أيضاً. وتستخدم جماعة الإخوان المسلمين وسائل التواصل الاجتماعي، إلا أنها ظلت تقليدياً تعتمد اعتماداً أكبر على التلفزيون والدعوات المباشرة للعمل التي يوجهها الشيوخ. وفي المقابل، يتمتع معارضو مرسي بتواجد أكبر بكثير على وسائل التواصل الاجتماعي.

على الرغم من إغلاق وسائل الإعلام المؤيدة لمرسي، إلا أن البلاد عانت من موجة من العنف. ففي الأسابيع التي تلت الإطاحة بمرسي، لقي مئات الأشخاص حتفهم كما أُصيب آلاف آخرون بجراح من جراء المصادمات في جميع أنحاء مصر. ففي 8 يوليو/تموز، وبعد مقتل أكثر من 60 شخصاً من المتظاهرين المؤيدين لمرسي برصاص أطلقه الجيش عندما أحاطوا بمقر الحرس الجمهوري، لم تتمكن جماعة الإخوان المسلمين من إثارة أسئلة بشأن هذه الأحداث ولم تتمكن من التعبير عن رؤيتها عبر الصحافة. وعمدت معظم القنوات التلفزيونية المصرية إلى بث رواية الجيش بشأن الأحداث – وهي أن مؤيدي جماعة الإخوان المسلمين الذين كانوا معتصمين خارج مقر الحرس الجمهوري قُتلوا عندما حاولوا اقتحام المبنى. إلا أن وسائل الإعلام الدولية وجماعات حقوق الإنسان مثل منظمة هيومان رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية استنتجت بعد أن تفحصت مقاطع فيديو سجلت الأحداث وبعد أن قابلت شهود عيان بأن الجيش شن هجوماً مدبّراً ضد المتظاهرين. وطالبت جماعات حقوق الإنسان بإجراء تحقيق بشأن الاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين. وكان من بين القتلى برصاص الجيش في ذلك اليوم المصور الصحفي المصري أحمد عاصم الذي يعمل مع صحيفة مرتبطة بجماعة الإخوان المسلمين. وبعد ثلاثة أسابيع من ذلك، في 27 يوليو/تموز، شن الجيش حملة قمع قاسية ضد المتظاهرين المؤيدين لمرسي مما أدى إلى مقتل 80 شخصاً على الأقل.

مناخ من الاستقطاب

كتب الباحث والبروفيسور في جامعة جورجتاون، عادل إسكندر، على مدونة لجنة حماية الصحفيين أن وسائل الإعلام الخاصة انقسمت إلى معسكرين متصلبين على نحو متزايد (معسكر مؤيد لمرسي وآخر معارض له) في الأشهر التي سبقت قيام الجيش بالإطاحة بمرسي، وخصوصاً بعد إقرار صيغة للدستور تحتوي على قيود عديدة في عام 2012 بدعم من جماعة الإخوان المسلمين، وعلى الرغم من النقد الشديد لصيغة هذا الدستور. وقال الباحث، "عمدت القنوات الخاصة العابرة للقوميات، مثل 'الجزيرة' الناطقة بالعربية، و 'الجزيرة مباشر'، و 'العربية' إلى تأييد طرف ضد الآخر، إذ أيدت قناة 'الجزيرة' مرسي وجماعة الإخوان المسلمين في حين أيدت قناة 'العربية' التابعة للسعودية معارضي الرئيس آنذاك. وفي هذه البيئة التي يهيمن عليها الاستقطاب، تمت التضحية بالمبادئ المهنية للصحافة إذ اندفع كل معسكر إلى دعم الطرف الذي يؤيده والتعريض بالطرف الآخر".

انعكست الانقسامات الحادة في الصحافة على شكل روايات متنافسة بشأن المرحلة الانتقالية المدعومة من الجيش وتأثيرها على الصحافة. وأفاد عماد الدين حسين للجنة حماية الصحفيين، وهو رئيس تحرير صحيفة 'الشروق' اليومية المستقلة، بأن الانقسام السياسي تسبب بأضرار للصحافة. وقال، "لقد غدا من المستحيل تقريباً أن تعمل وسائل الإعلام بحرية وأن تقدّم تغطية مهنية إذ

أخذت القوى الدينية والقوى الوطنية بإنتاج روايات قائمة على الاستقطاب ترفض الطرف الآخر وتعمل على تعميق الانقسام وتثير احتمال حدوث مواجهات مسلحة".

وقالت محررة صحفية أخرى إنها لاحظت نزعة مختلفة في التغطية الصحفية بعد سيطرة الجيش على السلطة. فقد أفادت لينا عطا الله للجنة حماية الصحفيين، وهي رئيسة تحرير الموقع الإلكتروني الإخباري 'مدى مصر' وشاركت في تأسيسه، بأن معظم التغطية الإخبارية تبدو بأنها تتبع خط الحكومة الانتقالية على نحو وثيق. وقالت إن من غير الواضح ما إذا كان ذلك ناجماً عن ضغوط تمارسها إدارات وسائل الإعلام أو الجيش، أم أن ذلك نتيجة لرقابة ذاتية أوسع انتشاراً. وقالت، "في كلتا الحالتين فهذه مشكلة".

وفي البداية على الأقل، أعرب العديد من مؤيدي عملية الإطاحة بمرسي عن قناعتهم بأن قمع وسائل الإعلام المؤيدة لمرسي سوف يتوقف حالما تنهمك جماعة الإخوان المسلمين في حوار مع الحكومة الانتقالية. ووجه الرئيس الانتقالي عدلي منصور، والذي وعد بإجراء انتخابات نيابية وانتخابات رئاسية خلال ستة أشهر، دعوة إلى جماعة الإخوان المسلمين للانضمام إلى المصالحة الوطنية.

إلا أن السلطات كانت في الوقت نفسه تحتجز مرسي وعشرات من كبار مساعديه منذ عدة أسابيع وتعزلهم عن العالم الخارجي في مواقع لم تعلن عنها. ووجهت السلطات في أواخر يوليو/تموز إلى مرسي تهمة التخابر مع جهات أجنبية، كما وجّهت لكبار مساعديه تهمة التحريض على العنف. وأفاد مراد محمد علي للجنة حماية الصحفيين، وهو الناطق باسم حزب الحرية والعدالة التابع لجماعة الإخوان المسلمين، أنه لا يوجد مستقبل لحرية الصحافة تحت حكم الحكومة المدعومة من الجيش. وقال، "إذا كان بوسع الجيش منحنا الحرية، فبوسعه أيضاً حرماننا منها. إن المرض الحقيقي هو الانقلاب العسكري، أما قمع الصحافة فهو أحد أعراض المرض. يجب علينا إبطال الانقلاب أولاً كي نعالج المرض".

إن سِجل حرية الصحافة خلال حكم المجلس الأعلى للقوات الملسحة الذي حكم مصر خلال الفترة ما بين الإطاحة بحسني مبارك في عام 2011 وانتخاب مرسي في عام 2012، يُبرز العديد من الأسباب للشعور بالقلق. وتُظهر أبحاث لجنة حماية الصحفيين أن السلطات قامت خلال تلك الفترة بمداهمة مقرات وسائل الإعلام، وفرضت رقابة على الصحف، واعتقلت مدونين ناقدين، كما أجرت محاكمات وتحقيقات مسيسة لترهيب المراسلين الصحفيين، واحتجزت عدة صحفيين، بما في ذلك ارتكاب اعتداءات شديدة ضد صحفيين اثنين بينما كانا محتجزين. وجرت مواجهات في أكتوبر/ تشرين الأول 2011 بين الجيش والمدنيين أمام اتحاد الإذاعة والتلفزيون أدت إلى مقتل عشرات المواطنين، بمن فيهم صحفي.

العلامات المقبلة

تعتبر مسألة كيفية وتوقيت معاودة المحطات المؤيدة لمرسي لبثها (أو ما إذا ستتمكن من ذلك) إشارة مهمة بشأن نوايا السلطات. وقد أبلغ الجيش عدة زعماء سياسيين بأن عودة المحطات التلفزيونية مرتبط بإقرار ميثاق الشرف الإعلامي لمنع التحريض على العنف. وفي الخطاب الذي ألقاه السيسي وأعلن فيه عن الإطاحة بمرسي، اقترح كجزء من خريطة الطريق الانتقالية "وضع ميثاق شرف إعلامي يكفل حرية الإعلام ويحقق القواعد المهنية والمصداقية والحيدة وإعلاء المصلحة العليا للوطن". ويبدو هذا الاقتراح متوائما مع اقتراحات أطلقها مؤيدو جماعة الإخوان المسلمين في فبراير/شباط عندما كان مرسي في السلطة، إذ اقترحوا تنظيم وسائل الإعلام الخاصة وإطلاق "حوار" حول أخلاقيات الإعلام. وقد دار النقاش دورة كاملة ليبرز قضية أساسية لمناخ حرية الصحافة في مصر، وهي أن الأخلاقيات الصحفية والقمع الحكومي يُنظر إليهما عبر منظار السياسة.

وتحدّث مسؤولون حكوميون بصفة عامة حول إعادة تنظيم المجلس الأعلى للصحافة كي يتعامل مع جميع قضايا الصحافة، وأشاروا إلى إمكانية تكليف هذه الهيئة بالأشراف على الحوار المعني بميثاق الشرف الإعلامي. وأعلن رئيس الوزراء المؤقت، حازم الببلاوي، في أواخر يوليو/تموز بأن أعضاء المجلس الذين يبلغ عددهم 15 عضواً سيتم تعيينهم مباشرة من قبل الرئيس

المؤقت؛ وفي السابق كان مجلس الشورى، وهو الغرفة الثانية من البرلمان، هو الجهة المخولة بتعيين أعضاء المجلس. ولم يحدد الببلاوي ما إذا كان المجلس سيقود الحوار بشأن مثياق الشرف الإعلامي، ولكنه قال إن المجلس سيتعامل مع كافة المسائل المرتبطة بالصحافة.

إن أي هيئة يتم تعيين أعضائها من قبل الحكومة ستفتقر للاستقلال الذي يطالب به العديد من الصحفيين. وطالبت نقابة الصحفيين المصريين التي التقت مع الرئيس المؤقت عدلي منصور في 10 يوليو/تموز بأن يتولى ممثلون عن المجتمع المدني مهمة تطوير ميثاق الشرف الإعلامي والآلية التنظيمية للإعلام، وأن يتم هذا الأمر بعيداً عن سيطرة الحكومة.

وقالت المحررة الصحفية لينا عطا الله للجنة حماية الصحفيين، "حالما يقوم القائمون على السلطة بتصميم ميثاق الشرف، فإنه يصبح تلقائياً وسيلة للرقابة".

ووعدت الحكومة المؤقتة بإجراء تغييرات نحو الأفضل. ففي أواخر يوليو/تموز، أعلنت الحكومة المؤقتة أنها ستلغي عقوبة السجن عن جريمة إهانة الرئيس. ولكن هذا القدر الضئيل من الأخبار الإيجابية، يضاهيه خبر سلبي بشأن قرار الرئيس المؤقت بالإبقاء على منصب وزير الإعلام. وظل هذا المنصب منذ حقبة مبارك وحتى رئاسة مرسي يُعتبر وسيلة رئيسية للسيطرة على تدفق المعلومات، خصوصاً من خلال السيطرة الحازمة على السياسة التحريرية لوسائل الإعلام الحكومية. وعلى الرغم من أن الرئيس المؤقت عدلي منصور لن يلغي منصب وزير الإعلام بصفة فورية، إلا أن الناطق باسمه، أحمد المسلماني، قال إن الحكومة المؤقتة ستتشاور مع خبراء إعلاميين بشأن إمكانية استبدال الوزارة في نهاية المطاف بهيئة تتمتع باستقلال أكبر.

كما وعد الناطق باسم الرئيس المؤقت بإجراء تعديلات دستورية لتحسين حرية الصحافة، إذ قال "نحن لن نستبدل الفاشية الإسلامية بفاشية مدنية".

شريف منصور هو منسق برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في لجنة حماية الصحفيين. مستشارة اللجنة شيماء أبو الخير ساهمت في كتابة التقرير من القاهرة.

قضية ضد منظمة غير حكومية تجرِّم أنشطة حقوق الإنسان

جان-بول مارثوز

ألقت دعوى جنائية تم الشروع فيها في ظل الحكومة العسكرية الانتقالية السابقة بظلالها على الحكومة الحالية، من حيث مضامينها التي تنظر إلى العاملين في مجال حقوق الإنسان الدولية والديمقراطية على أنهم بشكل ما عملاء أجانب يعملون ضد الأمن القومي.

في ديسمبر/ كانون الأول 2011، عمدت قوات الأمن بأوامر من المجلس العسكري الحاكم إلى إغلاق مكاتب تابعة لعشر منظمات غير حكومية ومصادرة وثائق وكمبيوترات وهواتف خلوية منها. وكان من بين المنظمات التي استُهدفت بالإغلاق منظمات تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها -مثل منظمة فريدوم هاوس والمعهد الوطني الديمقراطي والمعهد الجمهوري الدولي- إلى جانب مؤسسة كونراد أديناور الألمانية.

بعد ذلك بثلاثة أشهر، وفي خطوة صدمت مجتمع حقوق الإنسان، وجهت السلطات تهماً جنائية إلى 43 شخصاً على أساس مزاعم بأنهم يديرون بطريقة غير مشروعة برامج يتم تمويلها دولياً. وكانت المنظمات غير الحكومية تدير مشاريع لبناء الديمقراطية ومشاريع معنية بحقوق الإنسان مع شركاء محليين. وكان من بين المتهمين شريف منصور الذي كان عندئذٍ يعمل مع منظمة فريدوم هاوس، أما الآن فهو منسق برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في لجنة حماية الصحفيين. وقال نائب مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة هيومان رايتس ووتش، جو ستورك، إن السلطات استخدمت "قانوناً مجحفاً من عهد مبارك" لإقامة هذه الدعوى. وقد استخدمت روسيا في الآونة الأخيرة أسلوباً مماثلاً محبطة بذلك عمل حقوق الإنسان الدولي من خلال وسمه بأنه تهديد خارجي.

وقد توقع كثير من المراقبين أن يتم إسقاط التهم بعد انتخاب حكومة الإخوان المسلمين ووصولها إلى السلطة في يونيو/ حزيران 2012، لا سيما وأن الولايات المتحدة تقدم مساعدات عسكرية واقتصادية لمصر بقيمة 1.5 بليون دولار سنوياً. وتؤثر الصورة الدولية لهذا البلد تأثيراً كبيراً على قطاعه السياحي الضخم ومكانته كفاعل دبلوماسي رئيسي في المنطقة.

إلا أن قاضياً بمحكمة الجنايات في القاهرة أدان في يونيو/ حزيران 2013 موظفي المنظمات غير الحكومية وأصدر بحقهم أحكاماً بالسجن بمدد تتراوح بين سنة وخمس سنوات بتهم "العمل في مصر بصورة غير قانونية وتلقي أموال من الخارج دون تصريح". وقد اتهم قرار المحكمة المنظمات غير الحكومية بالعمل على "تقويض الأمن القومي لمصر ووضع خريطة طائفية وسياسية لخدمة مصالح أمريكا وإسرائيل". وقد حُكم على منصور – وهو أمريكي الجنسية مصري المولد ومقيم في نيويورك- غيابياً وكذلك أكثر من أربعة وعشرين آخرين.

وقال المدير التنفيذي للجنة حماية الصحفيين جويل سايمون بعد صدور الحكم "إننا نقف تماماً مع شريف منصور وسوف ندعمه في جهوده الرامية إلى تأمين العدالة لنفسه ولبقية المتهمين. وإننا واثقون أن هذا القرار الظالم سيتم إلغاؤه في الاستئناف". أما منظمة فريدوم هاوس فقد اعتبرت أن الدوافع وراء المحاكمة كانت "التصميم على تجميد نشاط المجتمع المدني. إن أحداً من أولئك الذين تمت إدانتهم لم يقم بأي شيء خاطئ. لقد كانوا يعملون بكل بساطة مع مصريين لمساعدتهم على تحقيق حلمهم بمصر حرة".

جان-بول مارثوز هو مستشار في لجنة حماية الصحفيين ومقره في بروكسل.

3 – توصيات لجنة حماية الصحفيين

ترفع لجنة حماية الصحفيين التوصيات التالية إلى السلطات والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام المصرية، وإلى المجتمع الدولي.

إلى السلطات المصرية:

- وقف الرقابة. السماح لجميع وسائل الإعلام، بما فيها المؤيدة للرئيس السابق محمد مرسي، باستئناف عملها فوراً ودون قيدٍ أو شرط. إن سير مصر نحو السلام والحرية يتوقف على احترام السلطات لسيادة القانون وحقوق الإنسان لجميع الناس. ولا بد من الاستماع لجميع الأصوات، بما فيها صوت جماعة الإخوان المسلمين.
- الكفّ عن المساعي الرامية لإشراك أي جهة حكومية في وضع ميثاق لأخلاقيات العمل الصحفي أو تكليفها بمراجعته أو الموافقة عليه. فالقرارات بشأن وضع هذا الميثاق وما يمكن أن يتضمنه يجب أن تكون مبنية على اجتهادات الصحفيين المصريين فقط.
- كخطوةٍ فورية، إلغاء عقوبة السجن لكافة الانتهاكات المتصلة بالعمل الصحفي وإلغاء كافة قوانين الإهانة من قانون العقوبات. وتبعاً لذلك، ينبغي إسقاط القضايا الجنائية المرفوعة ضد الصحفيين بتهمة الإهانة.
- صياغة مواد دستورية واضحة لا لبس فيها تكفل حرية الصحافة، وحرية التعبير، وحق المواطنين في الحصول على المعلومات.
- إجراء إصلاح قانوني شامل بهدف مطابقة كافة القوانين المحلية مع المعايير الدولية لحرية التعبير. وضمان أن تكون القوانين الخاصة بالتحريض على العنف ملتزمةً بالمعايير الدولية.
- ضمان السماح لجميع الصحفيين المحليين والدوليين بحضور كافة المناسبات العامة، وضمان قدرتهم على العمل دون خوف من المضايقة أو من عرقلة عملهم.
- إجراء تحقيق معمق ومحاكمة جميع المسؤولين عن قتل الصحفي الحسيني أبو ضيف الذي أصيب بعيار ناري أثناء تغطيته لمظاهرة في القاهرة في ديسمبر/كانون الأول 2012. فقد ثارت العديد من التساؤلات حول دقة التحقيق ونزاهته. وبالإضافة إلى ذلك، التحقيق في مقتل أحمد عاصم السنوسي وصلاح الدين حسن أثناء تغطيتهما للمظاهرات في يونيو/حزيران ويوليو/تموز 2013.
- ضمان قدرة القضاء المصري على القيام بمراجعات مستقلة ومحايدة لكافة القضايا ذات الصلة بحرية الصحافة.

إلى الأحزاب السياسية المصرية:

- ينبغي على جميع الأطراف أن تحترم الدور الذي يقوم به الصحفيون كافة في تغطية الأحداث الإخبارية، وتوفير وجهات نظر متنوعة، وإسماع صوت جميع قطاعات المجتمع. ويجب على جميع الأطراف أن تدين العدوان على الصحافة، وأن تصرح بعبارات لا لبس فيها بأنه لا يمكن التغاضي عن مثل هذا العنف، وأن تعمل بجد على منع مؤيديها من مهاجمة العاملين في الصحافة. وينبغي لجميع الأطراف أن تتفق، بغض النظر عن خلافاتهم السياسية، على أن الديمقراطية المصرية لن تزدهر دون بيئة إعلامية متنوعة وآمنة ونابضة بالحياة.

إلى وسائل الإعلام المصرية:

- إنهاء حالة الاستقطاب الشديد المهيمنة على وسائل الإعلام المصرية والتي تجعل الصحفيين المصريين جميعاً أكثر عرضةً للخطر. والتحدث علناً ضد جميع الهجمات على الصحافة، بما فيها الرقابة، وعرقلة العمل، والمضايقة، والتهديد، والاعتداء.

إلى المجتمع الدولي:

- الإصرار على احترام حرية الصحافة وإيقاف الرقابة المستمرة كشرطين للحصول على الدعم الثنائي والمتعدد الأطراف.
- التحدث ضد الانتهاكات المستمرة لحرية الصحافة سواءً في التصريحات العلنية أو الاتصالات عبر القنوات الخاصة مع الحكومة المصرية.

نبذة عن الكاتب والمساهمين

الكاتب

شريف منصور هو منسق برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في لجنة حماية الصحفيين. عَمِلَ سابقاً مع مؤسسة فريدوم هاوس في واشنطن، حيث أدار التدريبات في مجال الدعوة للناشطين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي عام 2010، شارك في تأسيس الجمعية المصرية للتغيير، وهي منظمة غير ربحية مقرها واشنطن، قامت بتعبئة المصريين في الولايات المتحدة لدعم تحالف معارض بقيادة محمد البرادعي سعى لعقد انتخابات حرة ونزيهة واحترام حقوق الإنسان في مصر. اضطلع بمراقبة الانتخابات المصرية لصالح مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، وعملَ كصحفي مستقل لجريدة القاهرة. وفي سنة 2004، كرَّمه مركز الكلمة لحقوق الإنسان لجهوده في الدفاع عن حرية التعبير في مصر. كتبَ شريف منصور العديد من المقالات وأجرى بحوثاً حول المجتمع المدني ودور وسائل الإعلام في تحقيق الديمقراطية.

الباحثة

شيماء أبو الخير هي صحفية مصرية ومدافعة عن حقوق الإنسان، تعمل مستشارةً للجنة حماية الصحفيين من مقرها في القاهرة. عملت سابقاً كمسؤولةٍ إقليمية للاتصال والإعلام لدى الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان. وفي عام 2008، حازت على بعثة زمالة في كلية الصحافة والاتصال الجماهيري في جامعة ولاية كارولينا الشمالية. وهي ترسل تقاريرها الصحفية للعديد من الصحف والمحطات التلفزيونية المصرية.

المساهم

جان-بول مارثوز، كاتب العمود الجانبي في هذا التقرير، وعنوانه "قضية ضد منظمة غير حكومية تُجرِّم أنشطة حقوق الإنسان،" وهو كبير مستشاري لجنة حماية الصحفيين في بروكسل. يدرِّس الصحافة الدولية في جامعة لوفان الكاثوليكية في بلجيكا، وعملَ مراسلاً من بلدان كثيرة لصالح صحيفة "لا سور" اليومية وصحيفة "Enjeux internationaux" في بروكسل.

Committee to Protect Journalists
330 7th Avenue, 11th Floor
New York, NY 10001
الموقع الإلكتروني: www.cpj.org
تويتر: @cpjmena
فيسبوك: @committeetoprotectjournalists
البريد الإلكتروني: info@cpj.org
هاتف: +212-465-1004